مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي
في الجامعات العمانية
لمتطلبات سوق العمل في ظل
تداعيات الازمة المالية

* د. خالد قطناني *د. خالد عويس

ملخص الدراسة

القت الازمة المالية العالمية بظلالها على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية واضافت تحديا جديدا امام المؤسسات المهنية والأكاديمية لتطوير أدواتها بما يحقق متطلبات سوق العمل ومواجهةالتحديات ويأتي هذا البحث إيمانا بأهمية دور التعليم المحاسبي في إعداد وتخريج الكفاءات المهنية في المجالات المالية المختلفة والقادرة على المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية وسد حاجات سوق العمل من الخريجين في مجال المحاسبة.

وقد تناول البحثان موضوع البحث من خلال ثلاثة محاور أساسية، ركز المحور الأول منها على تداعيات الازمة المالية وانعكاساتها ، أما المحور الثاني فقد تناول أهمية التعليم المحاسبي ودراسة لواقع التعليم المحاسبي في سلطنة عمان وتقييمه في كافة المراحل والمستويات التعليمية ،فيما تم من خلال المحور الثالث تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتطوير التعليم المحاسبي في سلطنة عمان ليشمل ذلك كافة عناصر العملية التعليمية والمؤسسات ذات العلاقة.

قد قدم الباحثان مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن من شأنها أن تساهم في النهوض بالتعليم المحاسبي في سلطنة عمان في ظل الأهمية الكبيرة للحاجة إلى المحاسبة بصورتيها المهنية والأكاديمية.

---

* كلية الزهراء للبنات ، مسقط ، سلطنة عمان

مقدمة الدراسة

نظرا لتعاظم حجم التحديات في عالم الاقتصاد والتجارة التي فرضتها العولمة على مختلف دول العالم ومنها دولة سلطنة عمان، والى ما يمر به العالم من ازمة اقتصادية خانقة عصفت بجميع الدول، اضافة الى تداعيات كل ذلك على الوضع الاقتصادي المحلي بدولة سلطنة عمان، وما يبذل على جميع المستويات للحد من تفاقمها، فإن كل ذلك يزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى المؤسسات الأكاديمية والتعليمية على وجه الخصوص للقيام بواجباتهم في إعداد وتخريج الكفاءات المهنية

في المجالات المالية المختلفة والقادرة على المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية وسد حاجات سوق العمل من الخريجين في مجال المحاسبة.

وتاتي اهمية المؤتمر نتيجة لتوقيت انعقاده فتداعيات الازمة الاقتصادية مست جميع نواحي الحياة ومثلت منعطفا اقتصاديا واجتماعيا شمل كافة نواحي الحياة ، وهذا بلاشك يشكل مسؤولية اضافية علينا بهذا المؤتمر لمراعاة انعكاسات الازمة الاقتصادية ونتائجها على توصياتنا الختامية كما تتزايد اهمية هذا المؤتمر كونه يأتي في وقت هام وجوهري من ناحية الانتقادات الموجهة الى مهنة المحاسبة ودورها في خلق الازمة المالية العالمية. مما يؤكد ضرورة التعاون التكامل بين الهيئات المهنية والمؤسسات الاكاديمية لنشر الوعي وتعظيم الفائدة واثراء النقاش الفني والدراسات العلمية والتطورات المهنية على علم المحاسبة ومناهج التعليم المحاسبي وذلك انطلاقا من مسؤولياتنا المهنية كمؤسسات متخصصة تسعى الى توجيه اعمالنا الى النواحي الفنية والمهنية والعلمية ودون الاخلال بالجانب الاجتماعي وبما يخدم اسواق العمل المحلية والاقليمية والدولية والعمل على تنمية وتطوير مناهج التعليم المحاسبي للمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.

ان التنمية بمفهومها الشامل في دول مجلس التعاون تعاني اليوم اما من نقص شديد وشُح في المعلومات المحاسبية المناسبة للتنمية او انها تعاني من عدم توفرها في الوقت المناسب وللاغراض الملائمة وبالشكل الدقيق والصحيح مما يلقي بظلاله على قدرة متخذي القرارات سواء في القطاع الخاص او العام على وضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة للوصول الى القرارات الرشيدة عند اتخاذهم القرارات التنموية التي ترقى الى مستوى الحدث والتحديات الملحة التي تواجه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي كانخفاض اسعار النفط وانعكاساته على انخفاض ايرادات هذه الدول، وآثار ذلك كله على مشاريع التنمية. مما يلقي بمسؤولية جسيمة على الجهات المناط بها انتاج المعلومات المحاسبية المناسبة والصحيحة مثل ادارات الشركات وادارات الاجهزة الحكومية والقطاعات المختلفة، كما ان هذا يلقي على الجهات الاشرافية والرقابية الحكومية والخاصة كمهنة المحاسبة وادارة الأسوق المالية ووزارات التجارة والبنوك المركزية مسؤولية ضخمة للتأكد من ان هذه المعلومات المحاسبية ترقى الى مستوى متطلبات معايير المحاسبة الدولية والقوانين والنظم واللوائح والقرارات التي تصدرها هذه الجهات واجهزتها المختلفة، وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح الكامل والشفافية وقواعد الحوكمة.

ومن المؤكد أن التعليم المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة علميا وعمليا والتي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقها.

وسيقوم الباحثان بدراسة واقع التعليم المحاسبي الحالي في سلطنة عمان ومدى ملاءمته لتطورات الأعمال ومطالب المرحلة القادمة وهذه النظرة الإستراتيجية ضرورية، ليس من أجل إعداد الكوادر المؤهلة من المحاسبين فحسب، ولكن لتجنب الكثير من المشاكل التي يمكن أن تتسبب بها سوء الممارسة من أضرار اقتصادية واجتماعية.

مشكلة الدراسة

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى ، وتأتى هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي لمنظمات الاعمال وسوق العمل في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي ، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن ، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.

وفي سبيل الوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة كان لابد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة والناشئ عن التطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة.

وتأتى مشكلة البحث من خلال ضرورة التعرف على كفاءة وفاعلية نظام التعليم المحاسبي في سلطنة عمان ومدى وفائه بالاحتياجات المطلوبة منه في ظل التطورات العديدة والسريعة التي تحدث في شتى مجالات الحياة وما يتطلبه ذلك من دراسة لواقع التعليم المحاسبي وتقييمه ومن ثم البحث المتواصل عن مجالات التطوير فيه على سبيل أخذها بنظر الاعتبار وبما يؤدي إلى المحافظة على دور المحاسبة والمساهمة في تحقيق أهداف نظامها التعليمي ، ومن هنا تبرز أهمية البحث ايضاً من خلال تسليط الضوء على سلطنة عمان

باعتباره أحد البلدان النامية التي تحتاج إلى تحديد مستمر لافاق التطور ومحاولة الأخذ بها وخاصة في المجال التعليمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى ملائمة البرامج التعليمية المطبقة حاليا باقسام المحاسبة في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية.

ومن خلال مراجعة استطلاعات بعض الدول المتقدمة، حول الرؤية المستقبلية لتطورات الأعمال والتعليم المحاسبي ومن خلال استطلاع آراء خبراء ومختصين في مجال الأعمال والتعليم المحاسبي في سلطنة عمان حول مستقبل الأعمال والتعليم في سلطنة عمان واحتياجاته المحاسبية، فإن هذا البحث يهدف إلى ما يلي:

1- تحديد احتياجات ومطالب قطاع الأعمال المستقبلية فيما يتعلق بما هو مطلوب من المحاسب القيام به من مهام وواجبات.
2- تحديد المعرفة والخبرة والمهارة المطلوبة من المحاسب لأداء مهامه وواجباته الجديدة.
3- تحديد أساليب وطرق التعليم المناسبة لتأهيل خريج المحاسبة لأداء هذه المهام.
4- تحديد المشاكل والعوائق التي تواجه عملية تطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس الحالية.
5- اقتراح بعض الإجراءات المعقولة والمناسبة التي يمكن أن تساهم في حل هذه المشاكل.

هذه الرؤية المستقبلية لتطورات الأعمال والتعليم المحاسبي في سلطنة عمان، المبنية على استطلاعات الآخرين وآراء خبراء ومختصين محليين، لاحتياجات قطاع الأعمال وخصائص المحاسب الجديد، قد يترتب عليها التوصية بإعادة هيكلة برامج وطرق التعليم والتدريب المحاسبية الحالية جذرياً، للتأكد من مواكبتها للتطورات في المجالات الأخرى، وتلبية احتياجات الفترة المقبلة محاسبياً.

ثانيا : أهمية الدراسة

تخدم الدراسة بما ستسفر عنة من نتائج عدة فئات فبالإضافة للخريجين وأرباب سوق العمل توفر الدراسة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العمانية معلومات على قدر كبير من الأهمية يمكن توظيفها في تطوير البرامج التعليمية لأقسام المحاسبة وذلك في اتجاه يمكنها من

الاستجابة لمتطلبات العصر وذلك من حيث المعارف والمهارات والخبرات التي يجب إكسابها للخريج كي يكون قادرا على التكيف مع متطلبات الوظيفة التي سيشغلها بعد تخرجه.

فرضيات الدراسة

ان البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية هي من نظر الفئات المعنية بالتعليم المحاسبي غير كافية لتزويد الخريج بالمعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها من سوق العمل.

أهمية التعليم المحاسبي

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى ، وتأتى هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي ، كما أنها علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن ، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.

وتاتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن ان تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.

فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية .

أن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهيأة وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي كما لا يخفى علينا ان بدء الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها.

ومن هنا فان الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة ، وان هذا الاهتمام يمكن إن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها

تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فانه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلاً من:ـــ

1. المدخلات : المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي (بمختلف أشكاله وأنواعه).

2. العمليات التشغيلية : المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.

3. المخرجات : المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي (الأكاديمي أو المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4. التغذية العكسية (الرقابة) : من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغي النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.

الجودة في التعليم الجامعي

تعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بالدولة والعالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة الاقتصاديات الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار،والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار(نوفل، 1995م،ص 29).

ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن، وذلك للعوامل التالية:

- الانفجار المعرفي والذي يطالب بتجديد التعليم العالي وتحديثه ليكون أكثر ملائمة مع احتياجات عصر العولمة.
- الانفجار السكاني والذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي.
- تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية، وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة (نوفل، 1995م،ص 34).

ويتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها. وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة،:

- جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.
- جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة هما (عبد الرحيم، 1993م،ص44).

واقع التعليم المحاسبي في سلطنة عمان

يمكن إلقاء نظرة عامة على واقع التعليم المحاسبي في كافة المستويات التعليمية على النحو الآتي :ـــ

اولا: يمارس التعليم المحاسبي في سلطنة عمان بعد المرحلة الثانوية اي انه ليس هناك فرعا للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية في كافة مدارس السلطنة مما يعني ان العديد من الطلبة خريجي الدراسة المتوسطة والدراسة الجامعية الأولى ليس لديهم أي إلمام بالمحاسبة،

وبالتالي فان توجههم لدراسة المحاسبة غالباً ما يكون غير مدروس وربما يعتمد في غالب الأحيان على مشورة من شخص ما أو بسبب عدم القدرة على إكمال الدراسة في الفروع الأخرى أو أي عوامل جانبية أخرى.

ثانياً: يتم قبول خريجو الدراسة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي في الكليات المتوسطة وعدد سنوات الدراسة فيها سنتان يمنح الطالب بعدها شهادة دبلوم تؤهله للعمل في المجال المحاسبي بصفة كاتب حسابات قابلة للتدرج الوظيفي الأعلى .

ثالثاً : يتم قبول خريجو الدراسة الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي إضافة إلى حملة الدبلوم في كليات الإدارة والاقتصاد وعدد سنوات الدراسة أربع سنوات يمنح الطالب بعدها شهادة البكالوريوس في العلوم المحاسبية تؤهله للعمل في المجال المحاسبي .

رابعا:لا تتوفر مجالات كافية للدراسات العليا ضمن مؤسسات العليم العالي في السلطنة حيث ان عدد الجامعات التي تمنح درجة الدبلوم العالي والماجستير محدودة جدا ولا تقوم الجامعات العمانية عموما بمنح درجة الدكتوراه في اي من التخصصات في مجال العلوم الادارية مما يؤدي الى نقص الكوادر المحاسبية المؤهلة تأهيلا علميا .

مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان

شهدت سلطنة عمان نموا ملحوظا خلال العقدن الاخيرن في اعداد مؤسسات التعليم العالي حيث:-

* يبلغ عدد المؤسسات العليمية (55) مؤسسةموزعة على النحو الآتي:-

منها (31) مؤسسة حكومية تضم جامعة واحدة و(30) كلية جامعية ، اما المؤسسات الخاصة متبلغ (24) مؤسسة تضم (5) جامعات خاصة و(21) كلية جامعية موزعة في كافة انحاء السلطنة.

* تم انشاء وزارة التعليم العالي عام 1994 م للاشراف على مؤسسات التعليم العالي في السلطنة.

* في عام 1998 م تم انشاء مجلس التعليم العالي برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني ليتولى مسؤولية التخطيط الاستراتيجي لسياسات التعليم العام والعالي في السلطنة.

*في عام 2001 م تم انشاء مجلس الاعتماد كهيئة مستقلة تتبع لمجلس التعليم العالي وليكون الجهة المسؤولة عن تنظيم عملية الاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة.

التحديات التي تواجه التعليم العالي

من المعروف أن التحديات التي تواجه التعليم العالي تكاد تتشابه في العديد من دول العالم.

وقد أظهرت دراسة (عبد المجيد 2006م) أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عامة، على النحو الآتي:-

- تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
- تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب المتزايد عليه.
- تحديات النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- تحديات ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

وقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998م، ص ص41-45):

- أخطاء في أسس القبول في التعليم الجامعي والتعليم العالي، وفي تقييم الدارسين.
- تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
- تراجع مستوى الأساتذة والمدربين والمادة التعليمية.
- هيمنة الدولة والحكومة، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
- ضعف التمويل والإمكانات.
- تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين، وتراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.
- تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
- ضعف في مستوى وجودة عناصر مدخلات منظومة التعليم العالي.

كما تذكر عيسان (2006م) عددا من التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي، ومنها:

- التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على البرامج الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر.
- التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.
- نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز من مثل الاستقرار الوظيفي ،وتدني الرواتب والحوافز.
- التطوير في مؤسسات التعليم العالي أحادي الاتجاه يصدر من أعلى، ويغفل المستويات الأدنى فيها. ولقد ثبت أن أفضل أشكال التطوير هي ثنائية الاتجاه فالمستويات الأدنى تبدي رأيها والمستويات الأعلى تدرسه وتعطي توجيهاتها، ثم تنزل للمستويات الأدنى للتنفيذ.
- غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير؛ إذ تصدر أفكار التجديد من أفراد، فإذا بقي أصحاب التطوير في موقع القرار يأخذ التطوير مجاله، ولكن إذا ذهبوا استحدثت سياسات وقرارات جديدة تنسف كل جهود سابقة.
- تعدد جهات الإشراف على التعليم العالي والنمطية في مؤسسات التعليم العالي .
- الاهتمام بالكم على حساب الكيف حيث إن السائد هو إتباع إستراتيجية النمو الكمي، وهي إستراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية، ولم تبق على نوعية التعليم وجودته، وكذلك عدم مرونة هيكل التعليم وبنيته، وإن الجهود المبذولة والسياسات المطبقة حديثا يتوقع أن تساهم في التغلب على هذه المشكلة ولكن على المدى البعيد وليس القريب.
- القصور في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية ، وذلك من خلال عدم توافق حاجات سوق العمل وبين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي ، مما أخرج البطالة الصريحة أو المقنعة ، خاصة في مجالات معينة كماً وكيفاً كما يحتاج إليها سوق العمل(الغامدي، 1422هـ ، ص241) .

تقييم مدى كفاءة البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العماني

شملت عينة الدراسة ثلاث فئات رئيسية ذات علاقة وطيدة بالتعليم المحاسبي وهذه الفئات هي:

1- الخريجون (تخصص محاسبة) سواء من يعمل منهم في سوق العمل أو من على وشك التخرج من طلبة السنة الجامعية الرابعة .

2- أعضاء هيئة التدريس العاملين بأقسام المحاسبة في الجامعات العمانية .

3- أرباب العمل ممن يعمل لديهم الخريجون .

وقد تم جمع بيانات الدراسة باستخدام استبانه لاستكشاف وجهات نظر الفئات الثلاث المشار إليها اعلاة حول مدى ملائمة البرامج التعليمية التي تطبقها حاليا أقسام المحاسبة بالجامعات العمانية لإعداد خريجين ملائمين لمتطلبات سوق العمل .

وفي الجدول التالي رقم (1) بيان بعدد مفردات العينة موزعة على الفئات الثلاث التي تتكون منها:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

الفئة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	%
الخريجون	**250**	**200**	**80**
هيئة التدريس	**30**	**25**	**87**
أرباب العمل	**80**	**65**	**81**

وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة والأسئلة المطروحة فيه سواء من زاوية الوضوح والقابلية للفهم أو من زاوية كفاءتها لقياس أراء الفئات المشمولة بالعينة بشان المتغيرات والعناصر التي تدور حولها الدراسة ثم إخضاعها لاختبار الموثوقية Reliability وذلك من الزاويتين العملية والإحصائية فمن ناحية تم عرض الاستبانة على بعض المتخصصين في الإحصاء بجانب مجموعة من الأفراد المشمولين بعينة البحث وطلب منهم إبداء ملاحظاتهم عليها ليتم فيما بعد تعديل محتوياتها وفقا لتلك الملاحظات ومن ناحية أخرى تم إخضاع موثوقية الاستبانة للاختبار الإحصائي فكانت قيمة Alpha المحتسبة حوالي 79% وهي نسبة تتعدى القيمة المتعارف عليها لقبول موثوقية العينات الإحصائية المماثلة لها في الحجم .

وقد قام الباحثان باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بقصد التعرف على مدى تأييد الجهات ذات العلاقة بالتعليم المحاسبي والمشمولة بعينة البحث وذلك كمؤشر لمدى التأييد الذي تولية تلك الجهات والممثلة بعينة البحث لكل عنصر من هذه العناصر فكانت البيانات الموضحة في الجدول التالي وذلك بعد تقييم الوزن النسبي لقوة التأييد حيث تم تقسيم

سلم الإجابة لكل سؤال إلى خمس درجات تم إعطاؤها أوزاناً نسبية وفقاً لمقياس لِكرت علـــى النحو التالي :

جدول رقم(2)

سلم الإجابة ومستوى الأهمية النسبية

الدرجة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
	5	4	3	2	1
النسبة المئوية	اكبر من80%	80%-60%	60%-40%	40%-20%	***20%***

نتائج الدراسة

تشير إجابات عينتي الدراسة في الجدول رقم (3) إلى ان البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية هي من نظر الفئات المعنية بالتعليم المحاسبي كافية بـــشكل عـــام لتزويد الخريج بحوالي 80% من المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها من سوق العمل والتي تشمل:-

- مهارة التكيف مع بيئة العمل
- مهارة الاتصال
- مهارة العمل في فريق
- القدرات التحليلية
- الاستقلالية بالاعتماد على الذات
- مهارة التعامل مع التكنولوجيا رغم التباين البسيط في المتوسط الحسابي للإجابات.

ولكن ومع الاتفاق الملحوظ في وجهات النظر المشار اليها اعلاة إلا أن الجدول يكشف أيضا عن وجود تشتت أو عدم أجماع في وجهات نظر الفئات المشمولة بالعينة (الخريجون ، أعضاء هيئة التدريس ، أرباب العمل) حيال بعض القضايا يستدل على ذلـــك مـــن ارتفـــاع الانحراف المعياري لبعض البنود .

جدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضيات الخاصة بآراء العينة حول مدى كفاءة

البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا

ت	الفقرة	الوسط الحسابي			الانحراف المعياري		
		1	2	3	1	2	3
1	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بمجموعة المعارف النظرية اللازمة	3.444	4.066	3.966	0.726	0.728	0.726

	لممارسة مهنة المحاسبة						
2	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بمهارة التكيف مع بيئة العمل	3.633	3.944	3.888	0.442	0.623	0.781
3	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بمهارة الاتصال	3.500	3.600	3.466	0.484	0.489	0.774
4	تزود البرامج التعليمة المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بمهارة العمل مع الفريق	3.833	3.044	3.922	0.612	0.561	0.249
5	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بالقدرات التحليلية.	4.022	3.922	3.967	0.651	0.489	0.651
6	الاستقلالية والاعتماد على الذات تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بسمة الاستقلالية والاعتماد على الذات	3.944	3.844	3.855	0.807	0.773	0.758
7	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بقيم الالتزام بآداب وسلوكيات المهنة	3.889	3.622	3.844	0.782	0.857	0.581
8	تزود البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية الخريج بمهارة التعامل مع التكنولوجيا	3.961	3.044	3.066	0.482	0.644	0.531

التوصيات

متطلبات تطوير التعليم المحاسبي في سلطنة عمان

من خلال ما تقدم يلاحظ أن نظام التعليم المحاسبي في سلطنة عمان من شأنه أن يحقق أهدافه بصورة أكثر فاعلية إذا ما روعي فيه مجموعة من المستلزمات والمتطلبات العلمية والتي يمكن توضيحها وفق الأسس الآتية:ـ

أولاً: الأهتمام بمدخلات نظام التعليم المحاسبي وذلك من خلال ايجاد فرع للتعليم التجاري في مرحلة الدراسة الثانوية ضمن المؤسسات العليمية لوزارة التربية والتعليم في كافة مدارس السلطنة.

ثانيا: الاهتمام بنوعية الطلبة المقبولين للدراسة في أقسام المحاسبة في الكليات حيث تختلف نوعية الطلبة المسموح لهم التقديم في أقسام المحاسبة حيث أن هناك العديد من الموضوعات الرياضية والإحصائية التي تدرس ضمن مناهج المواد المحاسبية، وبالتالي فانه يجب أن تكون هناك مفاضلة بين المتقدمين للدراسة في أقسام المحاسبة في الكليات بحيث تفضيل خريجي الفرع التجاري أولاً (كما أوضحنا في النقطة السابقة) ومن ثم خريجي الفرع العلمي وأخيراً خريجي الفرع الأدبي.

اما فيما يتعلق بالقبول في الدراسة المسائية نقترح اقتصار القبول للطلبة خريجي السنوات السابقة، ويفضل أن يكون المتقدمين من الموظفين في سبيل المساهمة في إعطائهم فرصة أكبر لتطوير مهنة المحاسبة في دوائرهم التي يعملون فيها.

- ثالثا: ضرورة سعي مؤسسات التعليم العالي للعمل على توفير مجالات أوسع للدراسات العليا من حملة درجة الدبلوم العالي او درجة الماجستير والدكتوراه ، ودراسة تقويم ما هو قائم منها، ومعاينتها طبقاً للمعايير الدولية والإقليمية.

رابعا: الأهتمام بمستلزمات القيام بالتعليم المحاسبي وذلك من خلال :ـ

1. اعداد وتطوير المناهج الدراسية التي تدرس في مجال المحاسبة بدءاً من المرحلة الثانوية ومن ثم الكليات المتوسطة إلى الجامعة بكافة مستويات التعليم فيها ، وضرورة متابعة هذه المناهج بصورة مستمرة بحيث يراعى إدخال نتائج البحوث والدراسات فيها بين فترة وأخرى عن طريق عمليات التحديث، ويفضل في هذا الصدد أن يقوم بتأليف المناهج الدراسية مجموعة من الأساتذة المتخصصين تخصصاً دقيقاً في كل مادة أو من قبل الأشخاص الذين لديهم اهتمامات بكل مادة من خلال البحوث المنشورة بما يتعلق بموضوعات تلك المناهج (المواد) ونقترح في هذا المجال أن تعقد اجتماعات دورية منتظمة بين تدريسيي المواد المحاسبية المختلفة (في كل مستويات الدراسة المحاسبية) بحيث يتم الاتفاق على مفردات المناهج لكل مادة ومن ثم تكليف البعض منهم ذوي الألقاب العلمية المرموقة والخبرة في ذلك بتأليف الكتب اللازمة ضمن المفردات المقترحة والمحدثة المتفق عليها.

2. البحوث المقدمة من قبل المتخصصين: تساهم البحوث المقدمة من قبل المتخصصين في المجالات المحاسبية المختلفة في تطوير التعليم المحاسبي، وذلك من خلال مناقشة الأفكار والمعوقات التي يتم تحديدها ومن ثم المساهمة في إعطاء الرأي العلمي بشأنها وحلها بما يضمن تسهيل فهمها وتطبيقها من قبل الباحثين أو المحاسبين للعمل المحاسبي ولكي تكون هناك بحوث متميزة وجديرة بالاهتمام يجب أن يكون هناك مقابل مادي يشجع الباحث على القيام بإعداد وإجراء البحوث ، ويتمثل هذا العامل المادي بتوفير العديد من المستلزمات التي يقع على الكلية أو الجامعة توفيرها مثل:

- المصادر الحديثة في مجالات البحث المحاسبي المختلفة .
- إمكانيات الطباعة والاستنساخ في الكلية .
- وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت وخدمة البريد الإلكترونية المفتوحة.
- المكافأة المادية المجزية عن كل بحث منجز .
- تشجيع المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية داخل وخارج السلطنة .

خامسا : الأهتمام بمخرجات نظام التعليم المحاسبي وذلك من خلال:ـ

1. تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على ممارسة العمل المحاسبي من خلال اعداد برامج التدريب المستمر.

2. تهيئة الكوادر المحاسبية القادرة على القيام بالتعليم المحاسبي لرفع مستوى كفاء وفاعلية النظام التعليمي.

سادسا:الأهتمام بالتغذية العكسية وذلك من خلال ضرورة تقييم العناصر السابقة ومحاولة تطويرها بين فترة وأخرى ، إضافة إلى ضرورة الأهتمام بالتعليم المستمر الذي يمكن من خلاله زيادة فاعلية نظام التعليم المحاسبي في ضوء التغيرات العديدة التي تحصل بصورة مستمرة في كافة مجالات الحياة .

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين المحاسبة والمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه (على اعتبار أنها نظاماً مفتوحاً)، فإن أي تغيرات تحدث في المجتمع لابد أن تؤثر على العمل المحاسبي، وبما أن هناك العديد من التغيرات المستمرة التي تحدث بما يتعلق بمجتمع الأعمال، فان الحاجة تبقى مستمرة من قبل المحاسبة لكي تأخذ بنظر الاعتبار كل تلك التغيرات وتحاول الاستفادة منها

في سبيل الوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمستمرة للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه.ومن ذلك:-

1. زيادة الاتجاه نحو الأساليب العلمية والرياضية الحديثة.

2. زيادة الاتجاه نحو استخدام الحاسبات الإلكترونية في الأعمال.

3. زيادة الاهتمام بالعوامل البيئية التي تؤثر على المجتمع.

4. زيادة الاهتمام بالعوامل السلوكية التي تؤثر على أفراد المجتمع.

5. زيادة الاهتمام فيما يتعلق بالجانب التطبيقي والعملي للمحاسبة في الوحدات الاقتصادية المختلفة، فان الأمر يتطلب ضرورة مواصلة العلاقات بين عملية التعليم المحاسبي والقائمين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال:ـ

- الالتحاق في الدورات التدريبية التي تقيمها الكليات في وحدات التعليم المستمر.
- عقد الندوات والمؤتمرات وتحقيق المشاركة الفاعلة من قبل العاملين في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- تشجيع العاملين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية على إجراء البحوث التطبيقية في ضوء المشاكل التي يواجهونها أثناء عملهم، وتقديم المستلزمات المطلوبة من قبل الوحدات الاقتصادية التي يعملون فيها أو من قبل الوزارات المتخصصة.
- تأسيس نقابة المحاسبين والمدققين تقوم بإصدار جريدة أو مجلة علمية بصورة دورية (أسبوعية أو شهرية) توضح من خلالها الأفكار الحديثة في مجال المحاسبة وأسس العمل المحاسبي في ضوء مختلف التغيرات الناشئة.
- تشجيع القائمين على العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية بإكمال دراساتهم وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك.
- ضرورة مشاركة القطاعين العام والخاص في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي وإنشاء مؤسسات تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المختلفة، وبشكل يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق،وكذلك حصر الخبرات و المهارات المطلوبة في الخريجين و ذلك لتضمينها في مناهج وبرامج الكليات و الجامعات
- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي وضرورة تبني الاتجاه نحو تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

- العمل بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.
- اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.
- التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة
- توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها.
- يجب الاهتمام بالبعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي والعمل على إيجاد ميثاق أخلاق يضبطه ويحدد معالمه.

قائمة المصادر

1. الدالي ،محمود محمد ،" دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية" ، رسالة ماجستير غير منشورة (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا،2003).
2. الشريف ،ادريس عبد المجيد ، " متطلبات تطوير مهنة المحاسبة" ، بحوث المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح ،(طرابلس، 12 الصيف 2006م).
3. جريس، إدوارد جيه ، " مستقبل التعليم المحاسبي في العالم العربي"، النشرة الإلكترونية للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين (www.ascasociety.org ، العدد17 ، تموز 2003).
4. وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، استراتيجية التعليم في سلطنة عمان ، 2009-2008 .
5. وزارة التعليم العالي، سلطنة عمان، خلاصة احصائية عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة في سلطنة عمان ،2006-20209 .
6. سعادة، يوسف ومطر محمد . تقييم فاعلية برنامج الماجستير في العلوم الإدارية (تخصص المحاسبة) بالجامعة الأردنية واقتراح السبل الملائمة لتطويره ، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية ، المجلد الحادي والعشرون (أ) العدد السادس 1994، ص ص (231_ 316) .
7. صالح بن راشد العماري التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية
8. "رؤية مستقبلية"2006م
9. القحطاني ،سالم بن سعيد .مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث،رجب 1419هـ.
10. زياد هاشم يحيى و لقمان محمد أيوب واقع التعليم المحاسبي في العراق ومتطلبات تطويره جامعة الموصل ــ العراق
11. الشاوي، محمد طاهر، الأسس العلمية في كيفية الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الأول، السنة الأولى، 2001 .
12. نعوم ،ريان يوسف بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات –الأردن نموذجا – بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة العلوم التطبيقية نيسان 2006

13. عيسان، صالحة عبد الله، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية،ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية ،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،مسقط، 2006م.
14. نوفل، محمد نعمان. مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد3، مجلد1. 1995م.
15. عبد الرحيم، منير محمود سليمان، الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن،1993م .
16. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضؤ المتغيرات والتجارب العالمية،اجتماع عمداء كليات التربية،الدوحة، 1998م.
17. لغامدي ،حمدان،و نورالدين عبدالجواد،تطور نظام التعليم في المملكة . مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى،الرياض، 1422هـ .